ويبدو ايضا ان اهمية الاصلاح محدودة بالنسبة للجمهور ، خاصة تلك الطبقة الفقيرة التي كانت تستفيد ، على اي حال ، من الاعفاء في دفع الضرائب ، لذا فان وضعها الان لن يتغير كثيرا ، بل ربما يزداد سوءا « لان المال الذي يمنح للجمهور بيد واحدة ، يجب ان يؤخذ منه باليد الاخرى ، سواء من اجل تغطية الميزانية او من اجل منع تضخم مالي اخر . ولكن هذا المال سيؤخذ خاصة من اولئك الذين لم يحصلوا عليه، وذلك بواسطة تقليص الخدمات ، التي يحتاجها محدودو الامكانات . وبدلا من فرض ضريبة مباشرة على اولئك الذين يتوفر لديهم المال ، ستفرض ضريبة غير مباشرة على الخدمات والمواد الاستهلاكية الضرورية » (آثر منيف — دافار ، ١٩٧٥/٦/١٧) . لذا فان الاصلاح قد يؤدي الى زيادة الثغرات الاجتماعية القائمة في اسرائيل ، بدلا من تقليصها .

ويبقى السؤال المطروح : هل يمكن ان يساهم الاصلاح في الضرائب المباشرة ، في حل مشاكل اسرائيل الاقتصادية — ابتداء من التضخم المالي والعجز في ميزان المدفوعات ، وانتهاء بانتاجية العمل وتقوية الصناعة ؟ يعتقد الكثيرون ، في هذا المجال ، ان قلة اهمية الاصلاح « كامنة في عدم قدرته على شفاء الامراض الاساسية في الاقتصاد الاسرائيلي ، اذ لن يغير توزيع الدخل القومي ، وهناك شك فيما اذا كان سيحقق الهدف المحدود المتمثل في تخفيف العبء عن اصحاب الدخل المتوسط .

« ان اسلوب الحساب الجديد — قاعدة واسعة مع نسب [الضريبة] اقل — لن يؤدي الى زيادة الانتاج المنخفض في الصناعة ، ولن يزيد من فائدة ومستوى ادارتها ولا البحث والتطوير ولن يحسن علاقات العمل ، وبالطبع لن يستطيع اصلاح الهوة بين الخدمات والانتاج . وفي احسن الحالات يستطيع الاصلاح ان يسهل الامور التنظيمية ، وربما يساعد بذلك على تحصيل ضريبة حقيقية » (تيدي بروديس — دافار ، ١٩٧٥/٧/١٠) . الا ان هناك من يخالف هذا الرأي ، خاصة بالنسبة لتاثير الاصلاح على انتاجية العمل . فقد ذكر مدير معهد انتاجية العمل بسرائيل ميدان (في مقابلة مع معاريف ، ١٩٧٥/٧/٩) ان « تخفيض نسبة الضريبة ، سيمكن الادارات من منح اجور مقابل الجهد والتفوق ، كذلك فان الدخل الصافي الذي سيبقى للعامل سيكون حافزا بالنسبة له لزيادة انتاجه » . بينما يرى يعقوب ارنون ، مدير دائرة ضريبة الدخل سابقا « اننا نعيش في فترة صعبة جدا . ويمكن ان نصل الى وضع نجد فيه حلولا مثالية لمشاكل مهمة ... ولكن هذه لن توفر لنا الحل لمشكلتنا الاساسية الحقيقية في هذه الفترة — وهي العجز في ميزان المدفوعات » (دافار ، ١٩٧٥/٧/١٥) . ويشارك ارنون في رأيه هذا معلق اخر ، بقوله : « ان الاصلاح ليس الخلاص كله . وربما احسن وزير المالية صنعا باعلانه ان « الطرف الاخر » للاصلاح — هو ضريبة القيمة الاضافية ، التي تعتبر خطوة مكملة وضرورية » (هـ. يوسطوس — معاريف ، ١٩٧٥/٧/٤) . ويتساءل البعض فيما اذا كانت سترافق هذا الاصلاح خطوات اخرى لحل المشاكل الاقتصادية في اسرائيل ؟ « ان الابقار المقدسة التي وعدنا وزير المالية بذبحها ، موجودة في حقل الاخطاء نفسه ، التي جاء الاصلاح من اجلها ... وليست هناك حاجة الى التأكيد ، ما هي المشكلة الاساسية في الاقتصاد ، الذي يبلغ العجز في ميزان المدفوعات فيه من ٣ — ٣٫٥ مليار دولار ...، ونسبة الانتاج داخله اقل من نسبة الانتاج في معظم الدول الاوروبية الصناعية » (المصدر نفسه) .

توصيات لجنة زوسمان بشأن علاوة غلاء المعيشة

تجري مفاوضات الان بين الحكومة واتحاد الصناعيين من جهة وبين الهستدروت من جهة اخرى ، حول مبالغ علاوة غلاء المعيشة التي ينبغي دفعها خلال هذا الشهر ، ثم تجديد اتفاقيات الاجور لنصف سنة اخرى . وكان وزير المالية قد عين لجنة من الخبراء تمثل الحكومة والهستدروت واتحاد الصناعيين ، برئاسة دكتور تسفي زوسمان مدير دائرة البحث في بنك اسرائيل وعضوية كل من يوسف الشيخ ودكتور امير برناع ودافيد غولومب ودكتور بن عامي تسوكرمان ، لدراسة هذه المسالة وتقديم توصيات بشأن تعيين انظمة ثابتة لدفع علاوة غلاء المعيشة خلال كل سنة . « وظهرت الحاجة الى تعيين مثل هذه